

مشروع إنيرجي فالي (وادي الطاقة)

البلد:	مصر
رقم المشروع:	57439
قطاع الأعمال:	الطاقة
نوع الإخطار:	خاص
التصنيف البيئي:	أ
تاريخ الموافقة المستهدف:	18 نوفمبر 2026
الحالة:	في مرحلة البحث، بانتظار المراجعة النهائية
تاريخ نشر مستند ملخص المشروع باللغة الإنجليزية:	25 سبتمبر 2026

وصف المشروع

تقديم تمويل رئيسي في هيئة قروض من الفئتين "أ" و"ب" لصالح شركة إنيرجي فالي ش.م.م. ("الجهة المقترضة")، وهي شركة ذات غرض خاص (SPV) مملوكة لشركة سكاتيك إيه إس إيه (Scatec ASA) ("الجهة الراعية") وربما لجهات راعية أخرى مشاركة (مجتمعة "جهات راعية")، وذلك لتمويل تطوير وإنشاء وتشغيل محطة للطاقة الشمسية الكهروضوئية بسعة 1.95 جيجاواط مزودة بنظام تخزين للطاقة بواسطة البطاريات (BESS) بسعة 3,935 ميجاواط/ساعة، إلى جانب البنية التحتية المرتبطة بنقل الكهرباء في مصر ("المشروع"). ومن المقرر بيع الكهرباء المنتجة من المشروع إلى الشركة المصرية لنقل الكهرباء (EETC) بصفتها الجهة المشترية بموجب اتفاق شراء طاقة (PPA) مدته 25 عامًا. ومن المتوقع أن يستفيد المشروع من تغطية لمخاطر الخسارة الأولى مقدمة من برنامج ضمانات هاي-بار (Hi-Bar) التابع للصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة بلس (EFSD+); حيث يساهم هذا البرنامج في دعم الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في منطقة الجوار الأوروبي من خلال دعم الاستثمارات المستدامة في مجال تحول الطاقة.

أهداف المشروع

سيسهم المشروع في دعم مشاركة القطاع الخاص في قطاع الكهرباء المصري، ومن المتوقع أن يضيف قدرة توليد طاقة خضراء تبلغ 1.95 جيجاواط إلى منظومة الكهرباء المصرية، بما يعزز حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة تماشيًا مع الأهداف المعلنة وطنيًا (التي تستهدف الوصول إلى 42% بحلول عام 2030 و60% بحلول عام 2040). ومن خلال الحد من الاعتماد الكبير للبلاد على الوقود الأحفوري وواردات الغاز الطبيعي مرتفعة التكلفة، سيحقق المشروع وفورات كبيرة، سواء على مستوى خفض انبعاثات الكربون أو الحفاظ على احتياطي النقد الأجنبي.

يتمتع المشروع بأثر ريادي قوي باعتباره نموذج يحتذى به، إذ يعد من أوائل مشروعات الطاقة المتجددة الهجينة في البلاد التي تدمج نظام تخزين للطاقة بواسطة البطاريات، كما يعد الأول من نوعه في مصر والمنطقة، فقد صُمم لتوليد حمل أساسي من الطاقة الشمسية على مدار الساعة (بمعدل 7/24) وبسعة لا تقل عن 100 ميجاواط تيار متردد (MWac). ومن شأن نجاح المشروع أن يمهّد الطريق أمام تنفيذ مشروعات مماثلة مستقبلاً، مما يساعد في القضاء على التحديات الناجمة عن الطبيعة المتقلبة لمصادر الطاقة المتجددة ودعم استقرار شبكة الكهرباء.

تأثير المرحلة الانتقالية

درجة تأثير المرحلة الانتقالية: 72

يستهدف المشروع تعزيز جودة التحول المباشر نحو المسار "الأخضر" من خلال إضافة قدرة توليد طاقة متجددة تبلغ 1.95 جيجاوات وسعة تخزين تبلغ 3,935 ميجاواط/ساعة إلى منظومة الكهرباء المصرية، مما سيدعم التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون في بلد مرتفع الاعتماد على الوقود الأحفوري.

معلومات عن العميل

مشروع إنبرجي فالي (وادي الطاقة)

شركة إنبرجي فالي ش.م.م. ("الجهة المقترضة")

تعد الجهة المقترضة شركة ذات غرض خاص تأسست في مصر لغرض وحيد يتمثل في امتلاك المشروع وتشغيله. وستكون ملكية الجهة المقترضة تحت مظلة شركة سكاتيك إيه إس إيه ("الجهة الراعية الرئيسية") وربما جهات راعية مشاركة (مجتمعة "الجهات الراعية").

الإضافة التي يوفرها هذا التمويل

يقدم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية تمويلًا بشروط وأحكام معقولة لا توفره المصادر التجارية في السوق، ولا سيما من خلال منح فترة سماح وفترة سداد أطول من متوسط ما هو متاح في السوق، فضلًا عن توفير التمويل بالعملات الأجنبية. وتعد هذه العناصر ضرورية لهيكلة المشروع بما يضمن الجدوى الاقتصادية للتعريفة. كما يطمئن البنك العملاء والمستثمرين عن طريق تخفيف المخاطر غير المالية، مثل مخاطر الدولة، والمخاطر التنظيمية، ومخاطر المشروع، ومخاطر الدورة الاقتصادية، والمخاطر السياسية. كما سيحشد البنك جهات مقرضة من الفئة "ب" (B lenders) للمساعدة في سد فجوة التمويل وجذب تمويلًا ما كان ليتوفر لمشروع يعد الأول من نوعه.

الملخص البيئي والاجتماعي

يُصنف هذا المشروع ضمن الفئة "أ" (وفقًا للسياسة البيئية والاجتماعية لعام 2024 (ESP 2024)). فإن إنشاء محطة للطاقة الشمسية الكهروضوئية بسعة 1.95 جيجاواط ونظام تخزين للطاقة بواسطة البطاريات (BESS) بسعة 3,935 ميجاواط/ساعة وتشغيلهما وتطويرهما، مع توصيلات الشبكة المرتبطة بها في 4 مواقع في جميع أنحاء مصر، يحتمل أن ينتج عنه آثارًا بيئية واجتماعية كبيرة. وعليه، قد خضع المشروع لعملية شاملة لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA)، بما يتماشى مع السياسة البيئية والاجتماعية لعام 2024 الخاصة بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بحيث شملت عملية التقييم كل من الإفصاح والتشاور العام. وقد رصد عن قرب عملية إجراء تقييم الأثر البيئي والاجتماعي كل من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والبنك الأفريقي للتنمية (AfDB)، والبنك الأوروبي للاستثمار (EIB)، وصندوق الودائع والقروض (CDP) بصفتهم جهات محتمل مشاركتها في الإقراض، وراجعها طرف ثالث في إطار العناية الواجبة البيئية والاجتماعية الخارجية (ESDD). تم الإفصاح عن حزمة وثائق تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، والتي شملت الملخص غير الفني (NTS)، وخطة العمل البيئية والاجتماعية (ESAP)، وخطة إشراك الأطراف المعنية (SEP)، وخطة الإدارة والرصد البيئي والاجتماعي (ESMMP)، وذلك على موقعي البنك والجهة الراعية الرئيسية في 4 سبتمبر 2026 لمدة 60 يومًا للتشاور قبل عرض المشروع على مجلس الإدارة للنظر فيه، تماشيًا مع سياسة البنك بشأن الانتفاع بالمعلومات. وسيُجرى التشاور العام حول حزمة وثائق تقييم الأثر البيئي والاجتماعي مع المجتمعات المحيطة في المنيا وأبو قير في أكتوبر 2026. كما يجوز تحديث حزمة الوثائق المخصصة للإفصاح، حسب الاقتضاء، لتعكس التعليقات الجوهرية المقدمة من الأطراف المعنية. وقد خضع المشروع للتقييم بموجب آلية الاعتماد المتبادل بين البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والبنك الأوروبي للاستثمار، على أن يتولى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الريادة.

تعد شركة سكاتيك عميلًا حاليًا للبنك، وتمتلك القدرة على مواصلة المشروعات مع المتطلبات البيئية والاجتماعية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD ESRs)، فضلًا عن تمتعها بسجل حافل من الامتثال لخطط العمل البيئية والاجتماعية القائمة. كما تمتلك الجهة الراعية الرئيسية نظامًا لإدارة البيئة والصحة والسلامة حاصلًا على شهادة الأيزو، إلى جانب سياسات مؤسسية ذات صلة وإجراءات تشغيلية نموذجية لإنشاء المشروعات. وسيتم وضع نظام شامل لإدارة الصحة

والسلامة والشؤون الاجتماعية والبيئية (HSSE) للمشروع، يتضمن خطط إدارة محددة ستوجه للمقاولين من الباطن، فضلاً عن الاستعانة بالموارد المناسبة لدى كل من العميل والمقاولين من الباطن.

تمتلك شركة سكاتيك سياسات وإجراءات مناسبة لإدارة العمالة، بما في ذلك آلية لتلقي تظلمات وشكاوى العاملين، والتي سيتم اعتمادها ضمن المشروع. ومن المقرر وضع خطة لإدارة عمالة المشروع لإدارة شؤون المقاولين وغيرهم من العمالة الوسيطة بما يتماشى مع قوانين العمل والمتطلب البيئي والاجتماعي رقم (2) للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وذلك لإدارة القوى العاملة الكبيرة المتوقعة للمشروع (والتي تُقدر بما يصل إلى 5000 عامل في ذروة أعمال الإنشاء لمحطة الطاقة الكهروضوئية في المنيا وحدها). وستمثل أي مرافق سكنية يتم توفيرها للعمالة في إطار المشروع لإرشادات إقامة العمالة (2009) الصادرة عن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وفي إطار برنامج الرصد الخاص باستشاري الجهة المقرضة المعني بالشؤون البيئية والاجتماعية (LESA) للموقع الهجين، سيتم إجراء تدقيق للعمالة عند ذروة أعمال الإنشاء أو في موعد قريب منها، على أن يتم الاتفاق على الموعد مع الجهات المقرضة. ومن المقرر وضع خطط للصحة والسلامة المهنية والمجتمعية للمشروع، مع إيلاء اهتمام خاص لإدارة حركة العمالة الوافدة، والعمل في ظروف الحرارة الشديدة، ومخاطر العنف والتحرش القائمين على النوع الاجتماعي التي قد تطل القوى العاملة والمجتمعات، وإدارة حركة المرور (بما في ذلك انتقال العاملين في حال إقامتهم في مدينة المنيا الجديدة القريبة من موقع محطة الطاقة الكهروضوئية)، مع الأخذ في الاعتبار أنه من المتوقع أن يكون التفاعل بين المشروع والجمهور محدوداً. وسيهدف المشروع إلى تعظيم الاستعانة بالعمالة المحلية في أعمال الإنشاء.

أنشأت شركة سكاتيك نظاماً لإدارة سلسلة الإمداد (SCMS) يتضمن مدونة سلوك للموردين وسياسات تحظر العمل القسري، كما توفر إجراءات لتحديد مخاطر الموردين المرتبطة بمكونات الطاقة الشمسية الكهروضوئية ونظام تخزين للطاقة بواسطة البطاريات وإدارتها ورصدها. ويخضع الموردون جميعهم للعناية الواجبة المتعلقة بالنزاهة، والتي تشمل الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى مراجعة السياسات المؤسسية للموردين، يشمل تقييم سلسلة الإمداد الخاصة بالمشروع فحصاً للمخاطر المحتملة المرتبطة بموردي الطاقة الشمسية الكهروضوئية (مثل شركات: جي إيه سولار (JA Solar)، وتونغوي (Tongwei)، ودي إم إي جي سي (DMEGC)) ومستوياتهم الأدنى وصولاً إلى مستوى السيليكون بدرجة التعدين (MGS)، أما بالنسبة إلى شركة صن غرو (Sungrow)، التي تم اختيارها كمورد لنظام تخزين للطاقة بواسطة البطاريات، فيشمل التقييم فحص جميع البطاريات وتصنيعها وتعيين المواد الخام الأساسية.

سيُطلب من شركة سكاتيك التحقق من الموردين من الباطن ورصد أي مخاطر مستجدة أثناء تنفيذ المشروع، وذلك في إطار خطة العمل البيئية والاجتماعية (ESAP).

تشير نتائج العناية الواجبة البيئية والاجتماعية (ESDD) إلى محدودية الانبعاثات الهوائية، وضآلة كميات مياه الصرف الصحي المتولدة، واستخدام كميات قليلة من المواد الخطرة. وستتضمن خطط الإدارة تدابير للحد من الغبار وإجراءات للتعامل مع المخلفات. وسيستخدم التنظيف الجاف للألواح الشمسية خلال مرحلة التشغيل، كما ستتوافق الإجراءات المتعلقة بتوريد مواد الألواح الشمسية ونظام تخزين الطاقة بواسطة البطاريات (BESS)، وصيانتها والتخلص منها، مع الممارسات الدولية الجيدة.

يقع موقع المشروع على أرض صحراوية مملوكة للدولة، ولم يحدد التقييم البيئي والاجتماعي أي استخدام قائم لها. وقد أظهرت أعمال العناية الواجبة البيئية والاجتماعية الإضافية، المتعلقة بإجراءات الاستحواذ السابقة على الأرض التي تولتها الحكومة قبل مشاركة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية أو رعاة المشروع، توافق تلك الإجراءات مع الأحكام ذات الصلة من المتطلب البيئي والاجتماعي رقم 5 وبناءً على ذلك، لم يُفَعَّل المتطلب البيئي والاجتماعي رقم 5 فيما يتعلق بهذا المشروع.

لا يقع موقع المشروع ووصلات الربط بالشبكة المرتبطة به، التي تمتد لمسافة تقارب 5 كيلومترات عبر مواقع المشروع، في مناطق حساسة من حيث التنوع البيولوجي أو ضمن مسارات الهجرة. وقد حددت الدراسات المسحية في منطقة مشروع المنيا أربعة أنواع من الطيور المهاجرة تُعد من سمات التنوع البيولوجي ذات الأولوية (PBFs). وتُعد المخاطر التي تواجه هذه الأنواع منخفضة، نظراً إلى قلة الأفراد التي رُصدت، وعدم وجود مسار لهجرة الطيور في المنطقة، وطبيعتها الصحراوية. وتتضمن خطة الإدارة والرصد البيئي والاجتماعي (ESMMP) التي سبق الإفصاح عنها تدابير مناسبة لإدارة التنوع البيولوجي ورصده. وستساعد نتائج الرصد في تحديد الحاجة إلى إجراءات إضافية لتحقيق عدم حدوث خسارة صافية لهذه الأنواع، إذا تبيّن، على نحو غير مرجح، تأثر أي منها أثناء الإنشاء أو التشغيل. ولم يُعثر على أي قطع أثرية في الموقع، وسيُطبق إجراء احترازي للتعامل مع الاكتشافات الأثرية غير المتوقعة خلال مرحلة الإنشاء.

أجرت شركة سكاتيك مشاورات واسعة مع السلطات المحلية والمجتمعات المجاورة. وسيُعيّن مسؤول اتصال مجتمعي قبل بدء أعمال الإنشاء، ليتولى تنفيذ خطة إشراك الأطراف المعنية (SEP) وإدارة الشكاوى الخارجية طوال فترة المشروع.

أُتفق مع رعاة المشروع على خطة العمل البيئية والاجتماعية. وسيراقب البنك تنفيذ المشروع عن كثب من خلال التقارير البيئية والاجتماعية المقدمة من المقترض ومستشار المقرضين للشؤون البيئية والاجتماعية، فضلاً عن زيارات المتابعة التي يجريها البنك للمشروع حسب الحاجة.

التقييمات الخضراء

التوافق مع اتفاق باريس

تقرر أن المشروع يتوافق مع هدفي التخفيف والتكيف المنصوص عليهما في اتفاق باريس، استناداً إلى تطبيق نهج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لتقييم توافق الاستثمارات الممولة مباشرة مع الاتفاق. ويتوافق المشروع مع هدف التخفيف لأنه مدرج في قائمة الأنشطة المتوافقة التي وضعتها البنوك الإنمائية متعددة الأطراف بصورة مشتركة، ضمن فئة "توليد الطاقة المتجددة ذات الانبعاثات المنخفضة من غازات الدفيئة على مدى دورة حياتها، لتوفير الكهرباء أو التدفئة أو الطاقة الميكانيكية أو التبريد". كذلك لا يتعارض المشروع مع السياسات الوطنية للتكيف أو مع قدرة النظام الأوسع على الصمود أمام تغير المناخ؛ ومن ثم فهو يتوافق مع هدف التكيف المنصوص عليه في اتفاق باريس.

نسبة التمويل الأخضر

يُصنّف 100% من تمويل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية كتمويل أخضر، لدعمه أنشطة تسهم في التخفيف من تغير المناخ. وقد جرى هذا التصنيف وفق المنهجية المعتمدة لتحديد نسبة التمويل الأخضر في استثمارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ضمن فئة "توليد الطاقة المتجددة ذات الانبعاثات المنخفضة من غازات الدفيئة على مدى دورة حياتها، لتوفير الكهرباء أو التدفئة أو الطاقة الميكانيكية أو التبريد".

التعاون الفني والتمويل بالمنح

لا ينطبق.

بيانات الاتصال بالشركة

داغر خاطر

dagher.khater@scatec.com

+201273545541

www.scatec.com

مبنى رقم 44، القطاع الأول سيتي سنتر، شارع التسعين الشمالي، التجمع الخامس، القاهرة الجديدة.

آخر تحديث لوثيقة ملخص المشروع

25 سبتمبر/أيلول 2026.

فهم أثر الانتقال

يتوفر المزيد من المعلومات حول نهج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لقياس أثر الانتقال، في [هذا الرابط](#).

فرص الأعمال

للتعرف على فرص الأعمال أو المشتريات، يرجى الاتصال بالعميل.
للتعرف على فرص الأعمال مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (بخلاف الفرص المتعلقة بالمشتريات)، يرجى الاتصال بـ:

الهاتف: 44 20 7338 7168 + البريد الإلكتروني: projectenquiries@ebrd.com
للمشاريع الحكومية، يرجى زيارة [صفحة مشتريات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#):

الهاتف: 44 20 7338 6794 + البريد الإلكتروني: procurement@ebrd.com

الاستفسارات العامة

يمكن إرسال طلب استفسارات خاصة عند طريق استخدام [نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#).

السياسة البيئية والاجتماعية

تُحدد [السياسة البيئية والاجتماعية](#) ومتطلبات الأداء المرتبطة بها الطرق التي ينفذ بها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية التزامه نحو تعزيز "التنمية المستدامة والسليمة بيئياً". تتضمن السياسة البيئية ومتطلبات الأداء أحكاماً محددة للعملاء للامتثال للمتطلبات المعمول بها في القوانين الوطنية المتعلقة بالتشاور والمعلومات العامة وكذلك لإنشاء آلية للتظلم لتلقي وتسهيل حل مخاوف وتظلمات أصحاب المصلحة، وعلى وجه الخصوص، تلك المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي للعميل والمشروع. وبما يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية للمشروع، يطلب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بالإضافة إلى ذلك، من عملائه الإفصاح عن المعلومات، حسب الاقتضاء، عن المخاطر والتأثيرات الناشئة عن المشاريع، أو إجراء مشاورات ذات مغزى مع أصحاب المصلحة والنظر في آرائهم حول تلك المخاطر والرد عليها.
يتوفر المزيد من المعلومات عن ممارسات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في هذا الشأن في [السياسة البيئية والاجتماعية](#).

النزاهة والامتثال

يشجع مكتب كبير مسؤولي الامتثال في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الإدارة الرشيدة ويضمن تطبيق أعلى معايير النزاهة على جميع أنشطة البنك وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. يتم إجراء فحوصات النزاهة النافذة للجهالة على جميع عملاء البنك للتأكد من عدم تضمن المشاريع على مخاطر نزاهة أو سمعة غير مقبولة تؤثر على البنك. ويعتقد البنك أن تحديد وحل المشاكل في مراحل الموافقة على تقييم المشروع هو أنجح وسيلة لضمان نزاهة معاملات البنك. ويلعب مكتب كبير مسؤولي الامتثال دوراً رئيسياً في هذه الجهود الوقائية، وتساعد أيضاً في مراقبة مخاطر النزاهة في المشاريع بعد الاستثمار. إن مكتب كبير مسؤولي الامتثال مسؤول أيضاً عن التحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد وسوء السلوك في المشاريع التي يمولها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. يجب على أي شخص، سواء داخل البنك أو خارجه، يشتبه في حدوث احتيال أو فساد، تقديم تقرير مكتوب عن طريق البريد الإلكتروني إلى compliance@ebrd.com إلى كبير مسؤولي الامتثال. سوف يعالج مكتب كبير مسؤولي الامتثال جميع القضايا التي تم الإبلاغ عنها للمتابعة. وسيتم مراجعة جميع التقارير، بما في ذلك التقارير مجهولة المصدر. ويمكن تقديم التقارير بأي لغة من لغات البنك أو الدول التي يعمل بها البنك. ويجب أن تنسجم المعلومات المقدمة بحسن النية.

سياسة الوصول إلى المعلومات

تحدد سياسة الوصول إلى المعلومات كيفية قيام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالإفصاح عن المعلومات والتشاور مع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز وعي وفهم أفضل لاستراتيجياته وسياساته وعملياته بعد دخولها حيز النفاذ في 1 يناير 2020. يرجى زيارة [صفحة سياسة الوصول إلى المعلومات](#) لمعرفة ما هي المعلومات المتاحة من موقع الويب الخاص بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

يمكن تقديم طلبات محددة للحصول على المعلومات باستخدام [نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#) (باللغة الإنجليزية).

آلية المساءلة المستقلة للمشاريع (IPAM)

إذا لم تتجح الجهود المبذولة لمعالجة مخاوف الإفصاح البيئي أو الاجتماعي أو العام مع العميل أو البنك (على سبيل المثال، من خلال آلية التظلم على مستوى المشروع أو من خلال المشاركة المباشرة مع إدارة البنك)، فقد يسعى الأفراد والمنظمات إلى معالجة مخاوفهم من خلال آلية المساءلة المستقلة للمشاريع التابعة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. تقوم آلية المساءلة المستقلة للمشاريع بشكل مستقل بمراجعة قضايا المشروع التي يُعتقد أنها تسببت (أو من المحتمل أن تتسبب) في إحداث ضرر. والغرض من هذه الآلية هو: دعم الحوار بين أصحاب المصلحة في المشروع لحل قضايا الإفصاح البيئي والاجتماعي والعام؛ لتحديد ما إذا كان البنك قد امتثل لسياساته البيئية والاجتماعية أو الأحكام الخاصة بالمشروع في سياسة الوصول إلى المعلومات الخاصة به؛ وعند الاقتضاء، لمعالجة أي حالات عدم امتثال موجود لهذه السياسات، مع منع عدم الامتثال في المستقبل من قبل البنك.

يرجى زيارة صفحة الويب [آلية المساءلة المستقلة للمشاريع](#) للاطلاع على المزيد من المعلومات عن الآلية ومهمتها، أو كيفية تقديم طلب للمراجعة، أو الاتصال بالآلية عن طريق البريد الإلكتروني ipam@ebrd.com للحصول على الإرشادات والمزيد من المعلومات حول الآلية وكيفية تقديم طلب.